التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية الريفية في الجزائر وآفاقها المستقبلية.

The social and economic challenges of rural development in Algeria and its future prospects.

ليدية عجيسة

مخبر متعدد التخصصات في علوم الإنسان والبيئة والمجتمع، جامعة البويرة (الجزائر)،

l.adjissa@univ-bouira.dz

ORCID: https://orcid.org/0009-0005-5886-2258

تاريخ الاستلام: 2025/10/22 تاريخ القبول: 2025/11/.27 تاريخ النشر: 2026/03/31

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بالتحديات والثغرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلى الركوض والنزوح الريفي وعدم الاستقرار وتحقيق الأهداف التي سطرتها الدولة في أغلبية برامجها العلاجية وسياساتها التنموية، وصولا لإعطاء حلول تتوافق مع العصر الحالي حول أهم المجالات التي يمكن على الدولة أن ترتكز عليها في تحقيق التنمية داخل الأرياف والمناطق الصحراوية والمنعزلة.

حيث توصلت الدراسة أن أهم انطلاقة في التنمية تتمحور في التخطيط للعودة بالنزوح نحوى الأرياف، ويشمل ذلك اهتمام الدولة بفتح مؤسسات ومراكز عمل مغرية ومتجددة (السوق الأخضر، استغلال الثورة الغابية غير الخشبية، الطب البديل، الأدوية الطبيعية والزيوت العطرية) لما لها دور كبير في السوق المحلي والدولي، بالتالي تصبح مستقطب للشباب وللبحث العلمي وأيضا للسياحة والاستقطاب الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الريف، التنمية الريفية.

Abstract:

The study aimed to understand the reality of rural development in Algeria since independence until today, in order to provide solutions that align with the current era regarding the most important areas upon which the state can rely to achieve rural development.

The study concluded that the most important development initiative includes planning for the return to rural areas, with the state focusing on establishing attractive and renewable institutions and workplaces (such as green markets, non-timber forest products, alternative medicine, natural medicines, and essential oils) due to their significant role in the local and international markets.

Keywords: Development, Rural, Rural Development.

Ce(tte) œuvre est mise à disposition selon les termes de la Licence Creative Commons Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale 4.0 International

المقدمة

التنمية الشاملة والمستدامة غاية مختلف المجتمعات بما في ذلك التنمية الريفية، لكونه لب التقدم الاجتماعي والاقتصادي محليا ودوليا، ومن أجل ذلك سعت أغلبية الدول بما فيهم الجزائر بعد استقلالها مباشرة، لمحاولة استغلال مواردها المختلفة بما تزخر به من أراضي شاسعة ومساحات غابية هامة، بوضع سياسات تنموية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والصناعي، هادفة لبلوغ مركب التقدم والحضارة، فوضعت الريف من أهم اهتماماتها منذ انطلاق المخططات التنموية المتعاقبة بالجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا، غير أن الواقع مع مرور الوقت عكس اختلال أفضى إلى تهميش الريف والريفيين، نتيجة التركيز المعمق على المناطق الكبرى والشمالية، لاسيما ما تعلق بفرص العمل والاستثمار والمرافق العمومية، حيث أدى ذلك إلى هجرة العمالة الريفيين إلى المدن، وفي المقابل اكتظاظ الكثافة السكانية وانتشار التوسع الجغرافي على حساب المساحات الغابية داخل المدن الكبرى، انعكس ذلك سلبا على التنمية الريفية والشاملة وأيضا على الجانب الاجتماعي والثقافي للسكان، مما استدعى تجديد الرؤى ووضع برامج هامة لمحاولة إعادة أعمار الفضاء الريفي من أجل انطلاقة تنموية ناجحة.

■ **إشكالية الدراسة**

تستمر عملية النزوح الريفي ومعاناة الريفيين نحوى المدن الكبرى والشمالية في الجزائر، نتيجة اختلال التوزيع في الإمكانيات والمشاريع الاستثمارية المبرمجة بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، حيث فرض ذلك هجرة العمالة من القرى والأرياف بحثا عن مناصب دائمة للعمل والاستقرار، وأيضا بحثا عن ظروف اجتماعية وصحية وحياتية أفضل في المدن الداخلية والمجهزة بعناية، من جهة ثانية شجع ذلك هجرة أو نزوح رجال الأعمال وحتى التجار الريفيين تاركين مساحات غابية وأراضي هامة في مجال الفلاحة والتجارة والتنمية الذاتية، نتيجة عدم الاهتمام الكافي بهذه المناطق في جانب المرافق والإمكانيات، وبسبب عجز التمويل والتدعيم الحكومي لفئة التجار والفلاحين، خاصة أمام عراقيل الضرائب، صعوبة المناخ والتضاريس، وبعد الحصول على المواد الأولية في أغلبية هذه المناطق، مما جعل عملية التنمية الريفية لم تحقق نتائجها المنشودة رغم جهود الدولة المعتبرة، ورغم أهمية الأرياف الجزائرية التي لا تخلو من شتى الموارد، البشرية منها والطبيعية والاقتصادية والسياحية والثقافية، التي يفترض تثمينها وتطويرها كمصادر للثروة.

انطلاقا من ذلك تقف هذه الدراسة تغطية واقع التنمية الريفية في الجزائر من أجل التعرف على الاختلال التي وقعت الدولة فيها، ومحدداتها الاقتصادية والاجتماعية، ثم محاولة الوقوف على أهم الأنشطة الاقتصادية والحلول التنموية اللازمة لإعادة إحياء وحسن استغلال الموارد الفلاحية والغابية والنادرة التي تتوفر

في مثل هذا الفضاء من أجل تنمية ذاتية ثم محلية وطنية، وصولا إلى التصدير والتنمية المستدامة والشاملة، وهذا من منطلق مجموعة أسئلة وأهداف نسعى بلوغها تمثلت في:

- **أسئلة الدراسة**

- ما هو واقع التنمية الريفية في الجزائر؟
- ما هي التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية الريفية في الجزائر؟
- ما هي أهم الأنشطة الاقتصادية الريفية اللازمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الريف؟

- **أهداف الدراسة**

- التعرف على واقع التنمية الريفية في الجزائر.
- تحديد أهم التحديات التي عرقلت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ريف الجزائر.
- التوصل إلى الأنشطة الاقتصادية الريفية للضرورية لتحقيق التنمية الريفية في الجزائر.

1.مفاهيم الدراسة

خصص هذا العنصر للإحاطة بمفاهيم الدراسة، المبينة أدناه:

1.1.التنمية

التنمية عملية تستهدف تطوير الحياة قصد الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتحقيق تطلعاتهم ومسايرة متغيرات العصر وتحدياته في مختلف المجالات، ويقتضي ذلك استخدام جميع الموارد والإمكانيات المتاحة في مختلف ربوع الوطن، وعليه تعرف التنمية في الاصطلاح بأنها: "العملية التي يتم بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع، والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن". (قنوص صبحي ، 1998، صفحة 84) كما هناك من عرف التنمية بعملية "يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب"،(تركماني، 2006، الصفحات 01-03)

2.1.الريف

حين يعرف الريف أو الفضاء الريفي في التشريع الجزائري على أنه: "جزء من الإقليم أقل بناء، يتكون من مساحات مخصصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي، وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى.(المادة 3 من القانون رقم 16-08 ، المؤرخ في 03 أوت 2008)

3.1.التنمية الريفية

بالتالي نقصد بالتنمية الريفية تنمية الريف على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية... "يقصد بها تلك الجهود التنموية الموجهة للريفي من مرافق وهياكل قاعدية واستثمارات اقتصادية واجتماعية عمومية وخاصة، ونظرا لخصوصيات هذه الفضاء، التي تجعل منها أقل استقطابا للاستثمارات، فإن الدول عادة تمنح تسهيلات وتحفيز خاص للمستثمرين بهذه المناطق، وجغرافيا يغطي الفضاء الريفي بالجزائر نحو أربعة أخماس المساحة الإجمالية، وإداريا تمثل البلديات الريفية 63.5% من مجموع البلديات 979 من أصل 1541، يقطنها نحو ثلث مجموع السكان، غير أن التطور الديمغرافي يدلنا عن تطورات عميقة، حيث إن سكان الأرياف كانوا يشكلون 68.6% في سنة ،1965 و 59% سنة 1977 لتنخفض هذه النسبة إلى 50.3% في سنة 1987 و40% في سنة 2005 ، ثم إلى حوالي 30% حاليا، وهو ما يترجم نزوحا ريفيا مستمرا يعكس بالأساس مضمون ومستوى فعالية سياسات التنمية الريفية المنتهجة".(رحيم حسين، 2019، صفحة 09)

2.واقع التنمية الريفية بالجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي عرفت العديد من التحولات خلال فترة الستينات أو بعد الاستقلال إذ حاولت تكييف المجتمع (اقتصاديا واجتماعيا)، مع هذه التغيرات شاملة جميع القطاعات (الصناعة-التجارة-الفلاحة)، لهذا حاولت النهوض بالريف بتبني العديد من السياسات والبرامج الهامة، ومن بين هذه الخطوات التي أقبلت الدولة للقيام بها من أجل تحسين الواقع الاقتصادي وخاصة الريفي، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛ نجد:

2.1.التسيير الذاتي 1962-1970

طبقت تلقائيا من طرف العمال والفلاحين بعد مغادرة الآلاف من المعمرين الفرنسيين لمزارعهم ومصانعهم هادفين من وراء ذلك تغيير البناء الاجتماعي والاقتصادي للجزائر.

2.2. الثورة الزراعية 1971-1980

في إطار تطبيق الثورة الزراعية تم وضع بنية قانونية جديدة وقد تمثلت هذه البنية في 17 تعاونيات "الثورة الزراعية "والتي بدأت أكثر فعالية من البنية القديمة "التسيير الذاتي " ولقد تميزت هذه المرحلة بنمو

مؤشر الإنتاج الفلاحي بـ 0.88% واتخذت عدة إجراءات، منها خصوصا الثورة الزراعية في 1971م والتي استهدفت تحويل العالم الفلاحي والريفي وإدماجه في المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

2.3.سياسة القرى الاشتراكية

في عملية بناء قرى الثورة الزراعية، التي تقرر خلال الرباعي الثاني إنجاز 1000 قرية 19 نموذجية وقد كانت الأعمال سائرة في بناء هذه القرى خلال 1973م.

2.4.سياسة التخطيط المركزي:

اقتضى اتخاذ إجراءات فورية وعملية وقانونية وذلك على ضوء توجيهات برنامج طرابلس في شهر جوان 1962م والذي ركز على ما يلي:

-التخطيط للموارد الجزائرية.

-التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

-التصنيع الشامل والاهتمام بالصناعة خاصة التقليدية منها.

-بناء المجتمع الاشتراكي.

-إحداث تنمية متوازية بين الفروع الاقتصادية وكل مناطق البلد.

2.5.تحديث الفلاحي الاشتراكي 1980-1987 DAS

من أهم الأسباب التي أدت إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الجزائر سنة 1981م تتمثل في الوضعية السيئة للقطاع الفلاحي جراء البيروقراطية في التسيير، والضعف فالإنتاج، وقطع الأراضي المزروعة وكبر مساحات المزارع والموقع غير المناسب لبعضها، وعدم التحكم في التسيير والتقنيات الحديثة للإنتاج.

2.5.سياسات التنمية الريفية في الجزائر ما بعد 2000م

وضعت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات والخطط للتنمية والمناطق الريفية من أهمها:

-وضع خطة وطنية لتنمية الزارعة PIVDA

حيث وضعت الحكومة الجزائرية عام 2000م خطة وطنية لتنمية الزراعة تستهدف تشجيع الأمن الغذائي، وتحديد واستغلال الموارد التي لها أثر محتمل على عملية التنمية وحماية البيئة وفي نفس السياق وقعت الحكومة مشروع العمالة في المناطق الريفية ويتضمن هذا المشروع استجابة على المدى القصير والطويل لوضع البطالة في المجتمعات الريفية وذلك عن طريق خلق فرص عمل.(عمرون، 2017، الصفحات 1106-1108)

-إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

الذي شرع فيه في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2004-2000، والذي تحول منذ سنة 2002 إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR. (رحيم حسين، التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات، 2019، الصفحات 16-19)

2.6.وضع إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة في عام 2003م

سعى هذا المشروع لرفع مستويات المعيشة في المناطق الريفية الجزائرية، أما المشروع الثاني فيسعى إلى رفع مستوى المعيشة للعمالة في المناطق الريفية ولذوي الدخل المنخفض.(عمرون، 2017، صفحة 1108)

كما أطلقت السلطات العمومية بالجزائر في السنوات الأخيرة عدة مخططات ومشاريع بهدف إعادة التوازن الإقليمي، وفي هذا الإطار نشير إلى أنه في سنة 2005 تم إطلاق برنامج تنمية الجنوب وبرنامج تنمية الهضاب العليا، وأنشئ لذلك صندوقين خاصين بهما، ولقد أفضى تطبيق هذين البرنامجين إلى تطورات معتبرة، لاسيما في مجال البنى التحتية والتنمية البشرية.

2.7.أما في سنة 2008 تم إطلاق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (2030)SNAT

يهدف بالأساس إلى بلوغ شغل كل الأقاليم وتحقيق العدالة الإقليمية، وقد رسم فيه هدف 45% من السكان في الهضاب العليا والجنوب و55% في الشمال، ويستهدف هذا المخطط على سبيل الأولوية تحقيق ثالثة متطلبات ص18تفعيل جاذبية الأقاليم.

2.8.برنامج التجديد الريفي أكتوبر 2006 PSRR

تمت المصادقة على إستراتيجية جديدة واعدة لتنمية الأرياف تحت اسم "برنامج التجديد الريفي"، حيث شرع العمل فيه جزئيا في سنتي 2007 و 2008 ليتم تعميمه خلال الفترة 2009-2013، ونفذ بين 2007-2013 تحت شعار "من أجل حكم أفضل الأقاليم"، و يمثل دليلا لتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة أو المندمجةPPDRI، الذي أحر بدوره تطويرا لبرنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) (رحيم حسين، 2019، الصفحات 16-19) وتمحورت هذه البرامج الأربعة على:

- تحسين الظروف المعيشة لسكان الريف .
- تنويع الأنشطة الاقتصادية هو لتعزيز تنمية بديلة لسكان المناطق الريفية.
- حماية وتعزيز الموارد الطبيعة في المناطق الريفية والتراث الملموس وغير ملموس.
- تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية.(عمرون، 2017، صفحة 1108)

2.11.سياسات التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي 2010-2014

هي محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعليين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية، خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014.(بن عياد، 2018، الصفحات 253-254)

2.12.برنامج توطيد النمو الاقتصادي PSRE 2015-2019

جاء البرنامج في ظرفية خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية، ويهدف إلى إشراك البلديات لتوزيع المشاريع التنمية، وغايته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ودعم القاعدة الاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية الواجب ترقيتها، فهو مخطط خاص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات والمشاريع المعدة لصالح التنمية دون الخروج عن إطار المخطط الوطني للتنمية.(بلقليل و بن واضح، 2017، الصفحات 650-652)

2.13.برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

على إثر تأثر الجزائر بتراجع أسعار النفط وجائحة كوفيد 19، انعكس ذلك بالسلب على تمويل برامج الاستثمارات المنفذة من قبل، ضف إلى ذلك الخلفيات السابقة المتعلقة بكيفية تنفيذ البرامج التنموية وسوء التسيير، مما أثر على الحركة الاقتصادية في الجزائر.

من أجل ذلك طمح هذا السياق إلى خفض الواردات في عام 2020 بمقدار 10 مليارات دولار، وتقليل الاعتماد على المحروقات مع تحقيق في عام 2021 ما لا يقل عن 5 مليارات الصادرات خارج المحروقات، حيث هدفت المشروع إلى تحسين مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي.(ثابت اسماعيل، 2024، صفحة 965)

3.العوامل المؤثرة على التنمية الريفية بالجزائر

من أجل تحقيق التنمية الريفية في كافة المجالات، يجب أولا التعرف على أهم العوامل والتحديات التي أثرت في المشاريع التنموية السابقة التي عرفتها الجزائر نموذجا، وهو ما يتم تناله في هذا العنصر، من خلال تقسيمنا التحديات إلى اجتماعية وأخرى اقتصادية، كالتالي:

3.1.العوامل الاجتماعية

توصلت العديد من الدراسات المختلفة بما في ذلك الجزائرية في مجال العمل والإدارة والاقتصاد، أن الرقي والتطور لا يقف فقط على ما تتوفر فيه البيئة من موارد وثروات طبيعية ورأس مال مادي يساعد على الاستثمار وتحقيق الربح، حيث أن جميع هذه المدخلات والموارد وإن كانت أساسية وهامة في أي عملية

تنمية، إلا أن الشيء الأكيد هو الفاعل القائم على العملية من خلال قناعاته وأهدافه ووعيه بأهمية المشروع إلى جانب مستوى وعيه وتعليمه وتكوينه وحتى انحداره الجغرافي، ومدى تثمينه للأرض والتنمية في مجال الريف والفلاحة والرعي..، من خلال ذلك وجدنا أن هناك علاقة وطيدة خاصة في المجتمع الجزائري بين إقبال ومدى اهتمام الأفراد بالاستثمار في هذا الجانب، بعوامل تاريخية وثقافية واجتماعية مختلفة، يمكن ذكر بعضها في:

- **العوامل التعليمية**

فالنظام التعليمي هو الذي يمد المؤسسات باحتياجاتها من القوى العاملة، من حيث أنواع التخصصات والأعداد المطلوبة من كل تخصص، وعجز النظام التعليمي عن أداء هذه المهمة ينعكس على عملية التنمية، حيث نجد أن توجهات الدولة في التعليم منذ الاستقلال مباشرة، كانت قائمة على تكوين طاقات وأفراد في تخصصات علمية، وذات توجهات صناعية ومهنية، مما أثر على إقبال الأفراد على الفلاحة والريف والاهتمام بالأرض، بل كان ذلك سببا في النزوح الريفي، وترك الأعمال التقليدية الهامة التي كانتا قادرة على تحقيق تنمية في كافة المجالات لو تم حسن استغلالها، وكان لهذا العامل تأثيرات عدة؛ تمثلت في:

– النزوح من الريف، نحوى المدن من أجل التدريس والتثقيف، ثانيا من أجل العمل في المصانع ومؤسسات الدولة، مما جعل الفرد الجزائري، يفقد هويته ويفقد قيمة الأرض واستغلال موارده الريفية الثرية (الرعي، الزراعة، الفلاحة..).

–كما نلاحظ مليا في يومنا هذا، قصور نظام التعليم الجامعي والعالي عن توفير تخصصات مهنية حول الريف، وتوجه الحكومة إلى تحفيز الطاقات البشرية الموجودة نحوى العلوم الفنية والتقنية والأدبية، مما جعل توجه الفرد إلى هذا المجال جد ضعيف، ووعيه حول أهمية الريف والفلاحة وتربية الماشية، شيء غير قيم لأنه لا يمجد من طرف العلم والعلماء، رغم أنه علم يدرس مندمج في بعض التخصصات الشحيحة جدا في علم البيولوجيا والبيئة والفلاحة.

–تضخم خرجي الجامعات عن الحاجة في بعض التخصصات غير المصلوبة لخطط التنمية الريفية، ويتسبب ذلك في وجود فائض وبطالة بين الخرجين.

–قصور برامج التدريب والتكوين في مجال التنمية الريفية.

- **العوامل الثقافية والتاريخية**

يقصد بها مجموعة العوامل المتعلقة بالقيم والعادات والتقاليد، وتأثيراتها على وعي الأفراد وحتى الدولة بمسألة التنمية الريفية، وهذه العوامل يمكن حصرها في ما يلي:

–القيم والاتجاهات التقليدية.

–الهجرة.(عمرون، 2017، صفحة 1109)

– الاستعمار الفرنسي الذي جرد الشعب إبان الثورة من ممتلكاته (الأراضي، والممتلكات والثروات الطبيعية)، حيث أدى ذلك توجه أغلبية أفراد المجتمع للعمل في المصانع، والبواخر وعند المعمرين، بدلا من استغلالهم لمواردهم الخاصة، مما أثمر مع مرور السنوات عقلية التفكير في العمل لدى الغير بدلا من استغلال الأرض والموجود.

–تغير اجتماعي أصاب المجتمع، بما في ذلك تغير المستوى المعيشي ومتطلبات العيش، الذي أدت بالأفراد والمجتمع للتركيز على القطاع الخدماتي والصناعي والاقتصادي بدلا من الريفي والفلاحي، نتيجة تقليد الغرب من جهة، ومحاولة الدولة في مواكبة التطور الصناعي الذي توصلت إليه الدول المتطورة من جهة ثانية.

–سياسة التسيير الذاتي التي أفقدت العديد من أصحاب الأرض الأصليين، أملاكهم الخاصة، وقاموا بإحلال أفراد بعيدين كل البعد عن ثقافة الفلاحة وكيفية استغلال الجيد والصحيح للأرض والموارد الريفية والزراعية.

–النزوح الريفي نتيجة الحرب التحريرية من جهة، ونتيجة اهتمام الدولة بالمناطق الحضرية والتنمية على مستوى المناطق الكبرى، الذي شجع على هجرة الريف نحوى المدن، بحثا عن وظائف أكثر استقرار، أمام عجز الدولة عن التنمية في المناطق المعزولة والريفية غم ما تزخر به من موارد وثروات غابية وطبيعية وفلاحية هامة.

–تؤثر الأفراد بالتطور العلمي والتكنولوجي والعولماتي الحادث في مجتمعات الحديثة والمعاصرة، الذي جعل أفراد المجتمع يحاولون مواكبة العصر شكليا ومن خلال التعليم في تخصصات أكثر تقنية، غير واعيين في ذلك بمستوى الرخاء والتقدم، الذي يمكن أن يحققه الريف بما له من ثروات باطنية ومادية وطبيعية وصحية مختلفة.

- **الجوانب الأخلاقية**

تشير إلى مجموعة من "القواعد والأعراف التي تشكل دليلا للأفراد لبيان ما هو خاطئ وما هو صحيح، حيث تؤدي هذه القواعد إلى تبني أنماط سلوكية معينة إضافة إلى اتجاهات إيجابية".(صلاح الدين ، 2002، صفحة 63)

–نقص الاستقرار السياسي في بعض المناطق في فترات سابقة مر بها المجتمع.

–تضارب علاقات الأحزاب والسياسات الداخلية سابقا في الجزائر.

–ضعف المشاركة الشعبية في البرامج التنموية.(عمرون، 2017، صفحة 1108)

3.2. العوامل الاقتصادية

هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي وجدها الكتاب والمحللين أثرت في التنمية الريفية في الجزائر على وجه الخصوص، منها:

-انخفاض نصيب الفرد في الريف من السلع والخدمات.

- **الفقر**

- إذ يعتبر السبب الرئيسي لانخفاض في الدخل في الدول النامية هو فقرها ويعاني الريفيون بل ونسبة كبيرة منهم من الفقر وهذا راجع إلى البناء الطبقي في الريف، إذ تتأثر مجموعة قليلة جدا من الريفيين بالجزء الكبير من الثروة والأموال والأرض نتيجة سيطرتها على وسائل الإنتاج.

-الافتقار للمشاريع التنموية .

-ضعف المشاركة الشعبية في البرامج التنموية.(عمرون، 2017، الصفحات 1108-1109)

- **النزوح نحو المدن نتيجة تهميش الأرياف**

يتجلى هذا التهميش من زاوتين: تهميش من حيث البنى التحتية وهياكل التنمية البشرية، تهميش من حيث فرص العمل وتوزيع الاستثمارات، حيث يمكن اعتبار تركيز المشاريع الاستثمارية بالمدن الكبرى وهوامشها، ولاسيما بالشمال، سببا ونتيجة في ذات الوقت لتفاقم ظاهرة النزوح الريفي، فاتجاه الريفيين نحو المدن بحثا عن فرص العمل هو سببا أصليا، واتجاه المستثمرين نحو توطين مشاريعهم بالمناطق الحضرية هو نتيجة لارتفاع الطلب بسبب تزايد السكان بالمدن، إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بظروف الاستثمار.(رحيم حسين، 2019، الصفحات 09-12)

- **الميزانية المخصصة من طرف الدولة**

هو ما يستدعي قيام الدولة على توجيه ميزانية خاصة معتبرة لهذه المناطق، مع تدعيم كلي للقانطين في هذه المناطق للاهتمام بالأرض والفلاحة، كذا تدعيم الشباب ومختلف خريجي الجامعات للتوجه والعودة إلى الريف من أجل العمل عن طريق إعطاء تدعيم مادي من جهة، وخفض الضرائب والاقتطاعات التي أثرت في الفلاحين على مر السنوات من جهة ثانية، مع توجيه العمل على تحسين مختلف مرافق الحياة في هذه المناطق بما في ذلك المرافق العامة كالطرقات والمستشفيات ووضع أماكن ومراكز ترفيهية، من أجل تشجيع الاستقرار السكاني من جهة، والتشجيع على استغلال الأرض والثروات الطبيعية والغابية بطرق عقلانية وسليمة من جهة أخرى،"ففي وقت الازدهار والنمو الاقتصادي يكون حجم المال المتداول كبير وهذا يتطلب وضع استراتيجيات للتعامل مع هذه الأوضاع، أما إذا كانت الظروف في حالة تراجع أو ركود فإن ذلك يتطلب من الإدارة ضرورة اتخاذ إجراءات وتدابير معينة".(بودوح ، 2013، صفحة 73)

- **تحديات مرتبطة بطبيعة المناطق الريفية**

تتضمن صعوبة التضاريس، طبيعة المناخ، تشتت العمران، العادات والثقافات المحلية الخاصة الترابط الاجتماعي، قضية خروج المرأة للعمل، الأنماط الاستهلاكية وغيرها.

- **تحديات مرتبطة بالمناخ الاقتصادي**

تتمثل في توفير مناخ استثمار ملائم، وهو ما يقع بالأساس على الدولة: فك العزلة ووقف النزوح الريفي، هشاشة البنى التحتية والهياكل القاعدية، وما يتطلب أعمال تهيئة وتأهيل، والتي تتضمن شق وتأهيل الطرقات وتوصيل شبكات الكهرباء والغاز والاتصالات وغيرها، مع ما تواجهه هذه الأعمال من صعوبات تتعلق بالتضاريس في بعض المناطق، وخاصة المناطق الجبلية، وكذا التشتت العمراني في جل الأرياف، وهو ما يرفع تكلفة الدراسات والإنجاز.(رحيم حسين، التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات، 2019، الصفحات 14-15)

-توفير ظروف الأمن للأفراد والممتلكات الاستثمارية.

-نقص العقار المتاح للاستثمار ببعض المناطق، وخاصة بالمناطق الجبلية، إذ أن جل الأراضي في عموم المناطق ملكية خاصة، ويتعين تهيئة مناطق خاصة بالأنشطة الاقتصادية ضمن الملكيات العامة في الجبال والسهول، وبالتالي تخصيص موازنات لذلك .

-إقناع وتحفيز المستثمرين قصد جذبهم إلى الأرياف وتيسير أنشطتهم.

- **تحديات مرتبطة بالمستثمرين**

إضافة إلى ما سبق ذكره في العنصرين الأول والثاني من التحديات، يواجه الاستثمار الريفي صعوبات خاصة بالميزات النسبية والتكاليف النسبية نذكر منها:

-صعوبات الوصول إلى مصادر التمويل، ولاسيما بالنسبة لصغار المستثمرين، إن إذ مؤسسات التمويل مركزة بالمدن، مع ما يرتبط به الحصول على تمويل من شروط.

-صعوبات البعد عن الأسواق، وبالتالي ارتفاع تكاليف التبادل، سواء من حيث التموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، أو من حيث تصريف المنتجات والترويج لها.

-صعوبات تتعلق باليد العاملة المحلية، وخاصة منها المؤهلة، إذ لا يعقل جذب يد عاملة من المدن للعمل بالأرياف، وهذا النقص راجع لعملية النزوح الريفي لليد العاملة.(رحيم حسين، التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات، 2019، صفحة 15)

4.أهم الأنشطة الاقتصادية للتنمية الريفية

التنمية الريفية في الجزائر، يمكن أن تتحقق باهتمام الدولة والأفراد وتركيزهم على مجالات وأنشطة اقتصادية هامة، تزخر بها هذه المنطقة على غرار المناطق الأخرى، منها:

4.1.الأنشطة الفلاحية

تعتبر من الأنشطة الأكثر انتشارا في الأرياف، ومما تتضمنه زراعة الخضر، الأشجار المثمرة، تربية المواشي وتربية النحل وغيرها.

4.2.الحرف والصناعات التقليدية المنزلية

تشمل تلك الأنشطة التي تتم على مستوى المنازل، كالنسيج والخياطة وصناعة الأواني الطينية والفخارية.

4.3.المشروعات ذات الطابع الحرفي

في الغالب تكون في شكل مؤسسات عائلية، ومن ضمنها ورشات الحدادة والنجارة وتصليح العتاد الفلاحي.

4.4.المشروعات القائمة على المناولة أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن

سواء كانت هذه المناولة لحساب مؤسسة في منطقة ريفية أو في منطقة حضرية أو شبه حضرية.

4.5.المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم ذات الطابع الصناعي والخدمي

منها مؤسسات الخدمات، كالنقل والإطعام والتجارة والوكالة السياحية، ومؤسسات الصناعات التقليدية، كصناعة الفخار والنحاس ونسج الزرابي والبرانيس والقشابيات.(رحيم حسين، 2019، الصفحات 13-14)

4.6.الاهتمام بالمساحات الغابية الشاسعة والموارد النادرة

اكتساح العالمية وتحقيق التنمية الشاملة لا يقوم على استيراد سياسات أجنبية تتفق مع ما لهم من إمكانيات وثقافات وطاقات، بل تنطلق بالضرورة من:

-استغلال الموجود (المساحات الغابية، تحويل المواد الأولية بدلا من استردادها محولة، التكوين الجاد في الطاقات الشبابية، التنمية الريفية والعودة إلى تعمير القرى من أجل الاهتمام بالفلاحة والزراعة والزيوت الطبيعية من أجل التحقيق الذاتي ومواجهة الأخطار العالمية على الصحة المحلية، الرعي وتربية الماشية) وتكون إستراتيجية هامة من أجل القضاء على البطالة وتقليل حدة الفقر.

-التحرر من التبعية الاقتصادية (حيث أن الإنتاج الذاتي من الطعام وتحويل الموارد النفطية والطبيعية، وصناعة الأدوية وتحويل الزيوت، تمكن الدولة أولا من تحقيق اكتفائها الذاتي على المستوى المحلي والوطني، ثم الاسترداد إلى العالم، مما يجعلها إستراتيجية هامة للحد من الكثير من عراقيل التنمية وهي: التبعية، الاعتماد والاستبداد الاقتصادي للدول الأقوى، تخفيض الاستلاب المادي من البنوك الدولية، رفع العملة

الوطنية والتعريف بها، تخفيف الأمراض ومخاطر الطعام المستورد على صحة المواطنين، الخفض من الأمراض ومن استخدام الأدوية الاصطناعية المهدمة والمستهدفة من أقوى الشركات العالمية لهدر مال الدول الأخرى والصحة الجسدية والنفسية والعقلية لسكانهم، كذا تنمية الصناعات الالكترونية والمختلفة انطلاقا لما هو موجود من إمكانيات محلية، تخفيض نفقات الشحن والنقل والجمارك الناتجة من نقل واستلام الموارد والطعام من الدول الأخرى..).

-انطلاقة سليمة نحو التطور العالمي والاستثمار في عالم التكنولوجية باستغلال موارد محلية، مع تقليل تأثيرات الأعمال الحديثة حول البيئة وصحة الإنسان، (القضاء على التلوث البيئي من خلال التشجير وإعادة تدوير مختلف النفايات) خاصة أمام تغير المناخي الذي أثر على أسواق العمل والذي يستدعي الانطلاق إلى استحداث فرص عمل أخرى من أجل التنمية المستدامة من جهة، والحفاظ على البيئة المهددة نتيجة التطور الصناعي والمؤسساتي والأمني والتلوث البشري الذي هدم الموجود بدلا من إعادة إحياء الحياة إلى مجاريها الطبيعية.

4.7. مؤسسات الرعاية الطبيعية ومراكز العلاج الطبيعي

الاهتمام بإنشاء مؤسسات ومراكز متعددة متخصصة في العلاج الطبيعي كالحجامة النبوية والوخز بالإبر والنحل، حيث أن هذا المجال يفتح مناصب شغل جديدة للشباب من أجل التأقلم على عصر التطور والعولمة، يقلل من كمية الاعتماد الكلي على الأدوية الاصطناعية المستوردة، يحسن من تجربة النزوح نحوى الأرياف والمناطق الصحراوية وتقليل الضغط والكثافة على المناطق الكبرى، نتيجة توفر متطلبات الحياة وفرص الشغل، كما أن لمثل هذه المبادرة أثار ايجابية على التنمية الاقتصادية محليا ووطنيا وحتى دوليا، حيث ستعد كمصدر أخر لجذب السياح والحركة في مثل هذه المناطق.

4.8. استغلال الحشائش الطبية والطبيعية في صناعة الأدوية

تزخر المناطق الريفية والقرى بما لها من مساحات غابية وخشبية ونباتية، وأيضا المناطق الصحراوية والرملية بالعديد من الحشائش التي لها مواد طبية طبيعية، لا تتوفر في العديد من المناطق الشمالية أو الكبرى نتيجة طبيعة المناخ من جهة، وأيضا بسبب توسع العمران على حساب الأراضي والمساحات الغابية، مما يجعل النسق الريفي مهم إن أحسن استغلاله في إنتاج وتحويل النباتات والحشائش النافعة، لصناعة أدوية محلية وطبيعية وغير ضارة بصحة الإنسان، حيث تستثمر الدولة في هذا الجانب في فتح مراكز بحث وتحليل لمثل هذه الأعشاب لتوفير مناصب شغل أخرى، كما تتوجه للحصول على هذا النباتات وعمل الشباب والمهتمين على حسن استغلالها واستخراج المادة النافعة منها، لاستخدامها كعلاج طبيعي ولفوائدها الغذائية أيضا، كما يعتمد على مثل هذه الثورة من جانب أخر في صناعة مستحضرات التجميل وأدوية الحيوانات والأسمدة والمبيدات الحشرية المختلفة، فأغلبية النباتات والحشائش المتوفرة في هذا المناطق تحتوي على

مركبات فعالة تساعد في علاج أمراض مختلفة مثل الالتهابات ومشاكل القلب، كما تستخدم لتحسين الصحة العامة، وتهدئة الأعصاب، والعناية بالبشرة والشعر، كما أن تحقيق الذاتي في هذا المجال يؤدي مع مرور الوقت إلى تطوير البحث العلمي في المجال كضرورية عصرية من أجل مواجهة المواد والأدوية الكيماوية والاصطناعية التي تنعكس سلبا على صحة الناس، كما تكون مصدر في التنمية الوطنية وحتى العالمية مع الوقت، باعتمادها كجوهر تصديرها إلى الدول الأخرى.

4.9. استغلال الثروة غير الخشبية (الزيوت الطبيعية والعطرية نموذجا)

هناك مجال مهم أو طريقة اقتصادية أخرى للاستثمار والتنمية في مجال الريف لها انعكاس ايجابي على إعادة النزوح نحوى الريف والتقليل من البطالة والكثافة على المناطق الكبرى، كما تساهم في دخل سكان الأرياف ويحقق التنمية المستدامة، ويعد هذا المجال أيضا من المجالات العصرية والأكثر طلبا في السوق الوطنية والعالمية، لكون الأفراد اليوم أكثر اهتماما بشكلهم الروحي والجمالي والطبيعي، وهو ما يفتح فرصة للاستثمار في مجال الزيوت العطرية والزيوت الطبيعية التي يتم الحصول عليها في نباتات وغابات وجذور وأيضا حتى من تراب بعض المناطق الريفية، حيث أن استخلاص الزيوت الهامة يطور أيضا من مراكز البحث ويوفر فرص العمل ويعيد الاستقرار والارتقاء لمثل هذه المناطق من جهة، ومن جهة أخرى فإن للزيوت العطرية والعشبية أهمية بالغة على صحة الإنسان وتستخدم كعلاج ومن أجل الاسترخاء وحتى في العلاجات النفسية والاسترخاء الطبيعي، والنجاح في هذا المجال في المناطق المنعزلة يشجع ويعزز النجاح في مجالي البحث والتطور العلمي وأيضا مجال الاستقطاب الأجنبي والسياحة، مع العلم أن للعطور الطبيعية المستخلصة من الحشائش والغابات والجذوع وبعض وبر الحيوانات باستخدام عقلاني، لها فوائد جمة على صحة البشر منها: تستخدم لتهدئة الذهن وتحسين المزاج والصحة النفسية، تستخدم في مستحضرات التجميل للعناية بالبشرة وتقوية الشعر ولصناعة العطور، تستخدم كبديل طبيعي للمبيدات الحشرية والفطرية الضارة، تستخدم كمنكهات وبهارات في المشروبات والأطعمة، بالتالي ستحقق التنمية الوطنية والشاملة لكونها ستخفف من مصاريف التوريد ومصاريف النقل للحصول على مثل هذا الموارد من الدول الأخرى، كما تعد مصدر هام للتصدير نحوى مختلف دول العالم.

4.10.السياحة والاستجمام

استغلال المناطق الأثرية والتراث المادي والحمامات الطبيعية والمعدنية التي تتوفر عليها مثل هذه المناطق لتحقيق السياحة الريفية والاستجمام بين الطبيعة، حيث تشجع السياحة وطنيا ودوليا، ويسمح ذلك بتكثيف الدولة للمرافق العمومية وتحسين شكل وهيكلة بعض الحمامات والتراث الذي يهدده الفناء أو يغطيه التراب أو الأشجار أو بعيد لا يتوفر على طرقات معبدة لبلوغه، حيث يسمح ذلك بتوفير وسائل النقل المختلفة وتشجيع الحركة والتوطين وتوفير مناصب عمل أخرى للشباب.

الخاتمة

الحديث عن التنمية الريفية، أدى بنا في هذه الدراسة إلى استعراض جهود الدولة الجبارة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال سياستها وبرامجها التنموية، إلا أن التنمية غير الموحدة والتي كانت نسبتها الكبرى وجهت للمناطق الكبرى، أدت للوقوع في اختلال ومشاكل عدة، حيث شجعت نزوح الريفيين نحوى المدن، وأدى ذلك إلى إهمال الموارد الطبيعية والهامة التي تتوفر في هذه المناطق دون غيرها، وقد هدفت الدراسة بعد تحديد الثغرات والعراقيل المالية والاقتصادية والاجتماعية التي ولدت هذا الواقع، للبحث عن طرق تنمية منطقية توافق تغير العصر والعولمة وتواجه مخاطره وتكون بوصلة التنمية الوطنية والمستدامة، كما تشجع على العودة إلى الأرياف والقضاء على مظاهر الاختلاف الثقافي والاجتماعي والكثافة السكانية وأيضا البطالة التي تعج بها المدن، وهو ما جعلنا نقف على أهمية حسن استغلال المرافق الاجتماعية من جهة، والاهتمام بمجال العمل في الاستثمار في أعمال لا تتوفر في مختلف المناطق وتتوافق مع الموارد الطبيعية والغابية وأيضا غير الخشبية التي تتوفر عليها هذه الأنساق، من ثمة لابد من الاهتمام بمشاكل المناطق الريفية وذلك من خلال:

فتح تخصصات جمة في التنمية الريفية، وتضافر جهود العديد من التخصصات الجامعية للاهتمام بهذا العلم، من خلال دراسة ثقافية واجتماعية للعقل الريفي من أجل زيادة التوعية في أفراد المجتمع من جهة، ودراسة ثقافية للفضاء الريفي وعراقيله المرتبطة بقيم التنشئة من جهة أخرى.

توجيه اهتمامات الأطفال من خلال المناهج والبرامج الدراسية، حول التنمية وعمق الريف في مجال الريادة والاستثمار والابتكار، كسياسات متوسطة وبعيدة المدى، لتوجيه الأنظار على الفضاء الريفي وتحبيب الناشئة عليه وعلى حسن استغلال موارده.

فتح مراكز بحث متخصصة في الموارد النادرة التي تزخر بها الأرياف، ومراكز خاصة بالتحاليل العشبية، والتنقيب وتحاليل الموارد الطبيعية الدفينة، من أجل تعزيز الصناعة والبحث وتوفير فرص العمل، كذا إعادة الحركة والهجرة نحوى هذه المناطق.

فتح مستشفيات ومراكز اللياقة الجسدية والأمراض المستعصية في مثل هذه المناطق، من أجل إعادة النزوح إلى الأرياف، موازاة مع تدعيم هذه المناطق بمختلف المرافق الضرورية للعيش المستقر للفرد، كتوفر مراكز ومرافق الترفيه والرياضة.

توعية الشباب ذكور وإناث حول استغلال المساحات الغابية والصحراوية، كمورد لتحقيق كسب ذاتي وتنمية شاملة في مختلف المجالات، مع تدعيم الشباب بالظروف والإمكانيات المادية والمالية اللازمة من أجل تشجيعهم على الإبداع والإنتاج والبحث عن أعمال خاصة بهم باستثمار جيد لمختلف المساحات الريفية في ما ينفع الاقتصاد المحلي والوطني.

بناء مساكن من خلال التنمية العقارية في المناطق الريفية وما تقدمه الدولة من حصص السكن الريفي.

تحفيز التنمية في الأرياف من خلال تفعيل دور البنوك ومؤسسات التمويل مع المشروع الاقتصادي السياحي والتنمية الريفية وزيادة حجم التمويل وتدعيم المستثمرين ولا تبقى بعيدة عن الحراك التنموي لهذه المناطق.

الاهتمام بأنشطة الصناعات الصغيرة والصناعات التقليدية وترويجها وطنيا ودوليا، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وتدعيم التنمية الاقتصادية لهذه الأنشطة من خلال وزارتي الصناعة التقليدية والحرف، وإبراز منتجات محلية هامة وتشجيع الاعتماد عليها وتسويقها، والابتعاد الممل عن كل ما هو مستورد وأجنبي دائما.

مراجعة الاختلال الجهوي الحاصل ما بين الريف والحضر، إما على مستوى العمران، أو على مستوى توزيع الفرص العدالة والاجتماعية، وأهمها توزيع المشاريع الاستثمارية.

استغلال مختلف الموارد المادية والمعنوية المتاحة على مستوى الأقاليم الريفية.

تخصيص مناطق نشاط مهيأة ومناسبة بالمناطق الريفية.

إرساء نظم العناقيد الريفية المحلية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية، إما في مجال الصناعات الصغرى أو في مجال السياحة أو غيرهما.

دعم نظم المناولة بالمناطق الريفية، حيث إن ذلك سيساعد في تنشيط المقاولات والورش المنزلية بالأوساط الريفية.

منح امتيازات خاصة ومغرية للاستثمار بمناطق ريفية، ولاسيما ما يتعلق بالتحفيزات المالية، دون إغفال التسهيلات الإدارية.

إنشاء تعاونيات ريفية لتسويق وتصريف المنتجات، حيث إن ذلك يمثل دعما للتكاليف وتعزيزا لتنافسية المنتجات المحلية.

الاهتمام بمجال استغلال الثروات الطبيعية والتراث المادي والحمامات المعدنية لتنمية السياحة والاستجمام في المنطقة.

استغلال تحويل واستخراج المواد الفاعلة الطبيعية والعلاجية في النباتات وبعض الأشجار واستغلالها في صناعة الأدوية الطبيعية والصحية لتقليل التوريد والتبعية لدول أخرى.

بناء مراكز العلاج الطبيعي والطب البديل موازاة مع تطوير مراكز البحث في المنطقة، مما يشجع على العودة إلى الأرياف وتوفير مناصب شغل هامة ثم استقرار اجتماعي واقتصادي في المنطقة.

المراجع

- أكلي، زكية و فريدة كافي (بتصرف من الباحثة). (2017). **التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق**. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، المجلد (01)، العدد (03)، 95-114.
- بلقليل، نور الدين. الهاشمي، بن واضح. (2017). **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي لتنمية؛ دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج –المسيلة– وفقا لمشاريع سنة 2015**. مجلة الدراسات المالية والمحاسبة العدد (08)، 649-663.
- بن عياد، فريدة. (مارس 2018). **الإستراتيجيات المتبعة لترقية التنمية الريفية في الجزائر**. مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد (03)، 245-257.
- بودوح، غنية. (2013). **استراتيجية التكوين المتواصل في المؤسسة الصحية وأداء الموارد البشرية**. أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر.
- تركماني، عبد الله. (2006). **التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي**. ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس، تونس.
- ثابت، اسماعيل .(2024) . **دور برمانج الانعاش الاقتصادي (2020/2024) في تحقيق التوزيع الاقتصادي في الجزائر**. مجلة السياسة العالمية، المجلد (08) العدد (01)، 956-972 .
- حسين، رحيم. (جوان 2019). **التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات**. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06)، العدد (01)، 07-21.
- عبد الباقي، صلاح الدين . (2002). **الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية**. ط1، الدار الجامعية للنشر، مصر.
- عمرون، هجيرة. (جوان 2017). **واقع التنمية الرفية في الجزائر –السياسات–المشاكل–الأفاق**. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (02)، العدد (02)، 1096-1110.
- قنوص، محمد صبحي . (1998). **أزمة التنمية**، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث.
- المادة 3 ، من القانون رقم 08-16، المؤرخ في 03أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي.